

البرلمانية

النائب ماضي: بيان المشترك تجاوز الحقائق.. والشعب سيحكي وحدته

ما هو نشان في ذلك الوقت. مشدراً إلى أنهم بعد قيام الوحدة وترسيخ الديمقراطية وجدوا أنفسهم في معزل عن رغباتهم الديموقراطية فبدأوا يخرعون الأمور ويخرجون على القوانين لكي تعود مصالحهم.

منوهاً إلى أن البيان الصادر عن المشترك قد تجاوز الحقائق وأراد الضأق مجزرة زنجبار بالأجهزة الأمنية بينما الجميع يعرف أن تلك الجريمة خطط لها وتنفذها ما يسمى بالحرارة.

وأضاف النائب ماضي أنه مهما فعل المتآمرون على وحدة الوطن من أزمان وأعمال إجرامية فإن الشعب اليمني يحمي وحدته وقادر على حمايتها.

الميثاق - فيصل عساح

أكد النائب ماضي بن ماضي أن ما حدث في زنجبار الخمس الماضي يعد خروجا على كل القوانين والثوابت الوطنية وجريمة بشعة ارتكبتها أناس تضرت مصالحهم جراء إعادة تحقيق الوحدة المباركة.

وقال عضو مجلس النواب عن الدائرة ١٥٥٠ محافظة حضرموت: إن هؤلاء المتخسرين من الوحدة هم من كانوا يحكمون بالسحل والتاميم وأحدوا كل



إنها صفاتهم!!

لا يخلو مجتمع من وجود أناس مرضى القلوب يكرهون المحبة والسلام ويعشقون الظلام والفوضى والوحشية الدماء.. المنجزات الخدمية لا ترغيبها أعينهم، يربطون مصالحهم بإطلاق السمكة العامة ويشنون أذنيهم بسماع لعلات الرصاص وعويل النساء.. موتورون، سارومون، متصارون انفصاليون أوصاف يرتضونها عن طيب خاطر ويتهاقنوا على القنابر بها.. يخرجون على القوانين والدستور ويتمادون على الثوابت ويرفعون كل ما هو معاد لوطن والوطنية. يقطعون الطرق ويستبدون بالضغفاء ويستقلون قضابهم.. يمارسون العنصرية ويبتون ثقافة الكراهية والإحقاد، يحنون للماضي الأليم، ويتعاملون مع الآخرين حسب الوتية والمناطفية.. مبتزون وعملاء خطاباتهم مجسوة يشعلون الفتن ويحلمون بما عفا عليه الزمن كما لا يروق لهم رؤية حمة الوطن.. أعمالهم إرهاب.. وتجدهم للخارج أذئابا.. إنما حلوا بدأوا بالخراب.. يتكبرون للجميل.. ويمارسون الدجل والشهويل، مرضى القلوب ولا يحترموا إرادة الشعوب يستهزئون بالشباب ويتهاقنوا على مقاسفة النس والفرقة والتزوير كما تتهاقت على الموائد الذباب.

عزيزي القارئ إلا تجد كل ما سبق في تلك الشريحة الميوعة والموتورة التي تسعى لرج بلادنا في أتون الاقتتال والتناحر تحت مسمى «الحرارة السلمية» إلا تجد كل ما سبق من أولئك الخسرين الذين يدعون للانفصال ويركعون الشعارات المعادية لوحدتنا التي تملق عذرا وكراحتنا..

سجدون أنهم أعداء الوحدة.. أعداء الوطن!! لقد استبد بهم داء الغيرة واستغل فيهم الحقد وطلعت عليهم كراهية كلما تحقق لوطننا الغالي من منجزات في مبادئه المختلفة.. إن فشلهم الذريع عبر تاريخهم الأسود لا يزال يعيش في حياتهم اليوم فحجزوا عن تقديم أي شيء لهذا الوطن فاتجسروا نحو أخلاق الإزمات وبث الفسرات لسواورا خمولهم وعجزهم وبحقوا زعجاتهم التي دابوا عليها والمتحطة في سفك الدماء والتكسبل بالعلماء والمناضلين والبش بالضعفاء الأبرياء..

ليس وراء ما قاموا به من قتل وفوضى في زنجبار وما نفذوه بحق المساكين في العاصميين من محلاتهم وما يقومون به من إرهاب وإفلاق للآمنين إلا دليل واضح ومؤشر على أن هؤلاء الأبرياء لن يتوانوا عن الاستمرار بجرائمهم وهذا يتصلب من البولة أن تقول كفى وأن تضع حداً للمعتوهين الذين تصادوا كثيراً.

* عضو مجلس النواب



مذبحة زنجبار

خفايا محاولات الارهابي الفضلي تهريب السجناء

القدم السرى - السجن الثالث: زكريا عادل عبدالله (٢٣) عاماً.. التهمة المنسوبة اليه القتل والاعتداء على السجناء بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤م. محل إصابته جرح وكسر في الأصبع الثانية للقدم اليمنى.

وقالت اللجنة: إن أقوالهم أكدت تواجدهم أمام البوابة أثناء إطلاق النار، إلا أنهم أنكروا مشاركتهم في عملية تكسير البوابة، مدعين أنهم تواجدوا أمامها بهدف الخروج هرباً من القنابل المسيلة للدموع والفوضى الموجودة، وتبين للجنة أن فهم الشالنة المصابين في جرائم خائنية مثل القتل، القتل، الاعتداء على الغير، السرقة، وحول عدد من كانوا يحاولون كسر البوابة فتفاوتت أقوالهم بين عدم معرفتهم للعدد بالضبط وبين تحديد عدد (١٤) (٢٠) شخصاً كانوا يحاولون كسر البوابة باستخدام الاسرة الحديدية.

كما التقت اللجنة أيضاً بالذين من السجناء الذين ورت مساؤهم في الشكوى المرفوعة على المجلس فما: محمد محمد عشان، هاني عبدربه عبدالله، اللذان نفيا توكيلهما أمين التوبي بتقديم شكوى عنهما.

كما نفى السجن محمد عشان تعرضه لأي اعتداء من قبل أفراد الأمن وأفاد أن معاملة السجناء حسنة من قبل إدارة السجن وأنه لم يحصل أي منع للماء والأكل والكهرباء وأنه يسمح لهم دائماً بالخروج إلى الحمامات وبمعدل ثلاث مرات يومياً، وأن الزيارات لهم مسموحة في أي وقت وأنه معهم مع ابن عمه بالشرع في قتل.. ولديهما محام هو عبدالله الزيندي. وأكد السجن الثاني هاني عبدربه عبدالله صحة هذه المعلومات.

أكد أيضاً أن أعمال الشغب كانت قائمة في ذلك اليوم قبل صلاة الظهر وأن محاولة كسر الباب الرئيسي كانت متواصلة من قبل أكثر من عشرين سجيناً.

وتذكرت اللجنة في مكتب مدير سجن زنجبار ثلاثة من السجناء الذين قدم توكيلهم شكوى خاصة إلى اللجنة بتعرضهم للضرب والاذى من قبل إدارة السجن في يوم ٢٠٠٩/٦/٢٨م وهي:

- سالم سالم جبير، مسجون بتهمته قتل صالح محمد النبع، مسجون بتهمته قتل وحكم عليه بعشر سنوات. عبدالله يوسف منهم جريمة قتل، محكوم عليه بالإعدام من قبل المحكمة الابتدائية ومزال بالاستئناف.

وأيضا استمعت اللجنة في الساحة الخارجية لسجن زنجبار من رين إلى إفادة مقاتول وعاملين بناء ممن يعملون في تسيير سجن زنجبار، حيث أعبرتهم اللجنة أن أرفاء سجناء لا علاقة لهم بالسجينين ولا بإدارة السجن وإدارة الأمن والذين تلخصت أقوالهم بأنهم يوم الحادثة سمعوا ضربات قوية من داخل السجن على البوابة الرئيسية إلى حد سماعهم اهتزاز وإرتعاش هذه البوابة وسماعهم إطلاق قنابل مسيلة للدموع وسماعهم قيام السجناء بإعادة رمي هذه القنابل على أفراد الأمن وكذا سماعهم لعدد من طلقات الرصاص لم يحددوا عددها بالضبط ولم يعلموا تحديداً من أطلقها وإلى أي اتجاه.

كما أفادوا عدم معرفتهم بعدد من كان يحاول فتح باب السجن لأنهم كانوا خارجة بجانب مبنى الإدارة. كما استمعت على آخر لقاءاتها حول الحادثة مع القيادات الأمنية بالمحافظة التي شرع عام مع السجن بالمحافظة وخليفة من المشاكل والأحداث التي يتكرر حدوثها فيه، كما طرح المسؤولون الأمنيون جملة من الحالات الموجودة في السجن التي تحتاج إلى معالجة بهدف التخفيف من حالة الاحتقان داخل السجن مثل حالات الإغماس، وحالات مضي المدة والحالات التي يمكن أن تنتهي بإساعي لحلها عرفياً مع الأطراف المتضررة.

كشفت تقرير برلماني عن الأسباب والدوافع التي أدت بالعناصر الارهابية التي يتزعمها الارهابي، الملا، طارق الفضلي - الى اثاره القوي وارتكاب جرائم الاعتداءات والقتل للمواطنين وأفراد الأمن الخميس الماضي في مدينة زنجبار وتورط عناصر متطرفة وتابعة لما يسمى بالحراك في أعمال الفوضى والشغب التي تتعرض لها زنجبار وخصوصا محاولات اقتحام سجن زنجبار وتهريب السجناء المدينين بأحكام في قضايا قتل وتقطع وغير ذلك.

منصور الغفردة

بوابة السجن تعرضت لضغط قوي لدفعها لتهريب السجناء في أواخر يونيو الماضي

جري حفر أنفاق من حمامات السجن واستخدام أدوات مختلفة لتهريب السجناء

٢٣ سجيناً هاجموا البوابة الرئيسية للسجن بغرض الهروب

مبنى السجن العام الرئيسي الذي يضم كل السجناء - الذي وقعت فيه أحداث يوم ٢٠٠٩/٦/٢٨م - وعابقتها لعنابر وخدماته ومرافقه وللبوابة الرئيسية له تجدر ثلاثة مداخل لطلقات نارية أسفل البوابة الرئيسية التي تمثل آخر نقطة للخروج من مبنى السجن، حيث أكد عدد من السجناء والمسؤولين الأمنيين أن الطلقات التي حصلت يوم ٢٠٠٩/٦/٢٨م أثناء محاولة السجناء كسر البوابة والتي أصيب جرحاها السجناء الثلاثة، هو ما يؤكد أقوال مسؤولي من المحافظة بأن إطلاق النار كان على أسفل البوابة.

كما لاحظت اللجنة ابتعاد هذه البوابة الرئيسية التي الخارج ما يدل على تعرضها لضغط قوي.. وقد أكدت أقوال وإفادة السجناء حدوث محاولة مجموعة منهم لكسر البوابة بغرض الهروب من السجن مستخدمين الاسرة الحديدية الخاصة بالوقود.

وطرح بعض السجناء الذين التقتهم اللجنة في المبنى شكواهم الخاصة بيفاقهم في السجن رغم أن قضاياهم لم تعد تستحق ذلك مثل السجناء الذين لم يستطعوا سداد بعض التزاماتهم المالية الحكومية للغير - السجناء المعسرون، وكذا السجناء الذين قد غنوا اصعبوا ثلاثة ارباع المدة المحكومين بها، وكذا السجناء الذين سجدوا بسبب قضايا بسيطة يمكن حلها إذا ما سعى أي طرف للتوسط لدى ممراتهم الصلح فيما بينهم بالطرق الودية.

وهدت اللجنة في تقريرها في ذلك وبدأ السجناء بمحاولة كسر البوابة الرئيسية للمبنى الأمر الذي دفع نائب مدير السجن لإيلاء مزيد من المحافظة بهذا الوضع الذي حضر عن إبلاغه مباشرة ووجه بإطلاق القنابل المسيلة للدموع ثم بإطلاق أعمدة نارية تحترق في الجو ثم بإطلاق النار أسفل البوابة التي حاول السجناء كسرها، وإن عدد الذين حاولوا كسر الباب وصل إلى (٢٣) سجيناً.

وقال نائب مدير السجن إن عدد السجناء الموجودين في السجن (١٨٣) سجيناً بينهم (٧٧) سجيناً محكوما عليهم.

كما التقت اللجنة في مكتب مدير سجن زنجبار بالساحة الخارجية التي أضيفوا جراء إطلاق رصاص وفيما يلي أسماؤهم وبياناتهم:

- السجن الأول: علي عمر مسعود (٦٩) عاماً.. التهمة المنسوبة اليه القتل.. دخل السجن بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٩م. نوع الإصابة جروح في الأصبع القدم اليسرى وكسر في الأصبع الوسطى منها.

- السجن الثاني: أحمد بلة أحمد (٢٤) عاماً.. التهمة المنسوبة اليه سرقة واذى جسدي.. دخل السجن بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٧م. محل إصابته كاحل

وكالت لجنة تقصي الحقائق - برئاسة النائب محمد يحيى الحاروي والنائب خالد صالح شافيف الزيداني مقرر لها، وعضوية أربعة نواب آخرين، في وقت التقت خلال زيارتها بقيادة الهيئات التنفيذية والأمنية بمحافظة إب، وكذا السجناء - ورت أسماؤهم في الشكوى المقدمة للجنة - وأيضا ذويهم والمواطنين، واستمعت إلى إيضاحات حول مضمون الشكوى المتعلقة بقضية قيام مجموعة كبيرة من السجناء بتكسير بوابات العنابر التي كانوا مسجونين فيها مستخدمين إحدى الاسرة الحديدية المعبدة لهم داخل العنابر والاتجاه بعد ذلك لمحاولة كسر البوابة الرئيسية للسجن.

ووفقا للتقرير فإن اللجنة أكدت أن الإجراء الذي تم قانوني ومنطقي ولم يكن للقيادة الأمنية من خيار سواء لتجنب كارثة فرار أكثر من (١٨٠) سجيناً بينهم أكثر من (٧٧) شخصاً منهمون وحكومون بضحايا قتل وآخرون في قضايا قطع وتخريب.

وأضافت أن محاولة الفرار من السجن الدائمة واستمرارها ولها خلفية بدأت بالإعتداء على حراس سجن جعار وتهريب أربعة سجناء أمام أعينهم وقفا عاجزين عن اتخاذ أي إجراء خوفاً من تعرضهم للعقوبات بالإضافة إلى المحاولات المتكررة الأخرى، منها على سبيل المثال - محاولة تفجير عبوة ناسفة بالسجن بالتنسيق بين السجناء ومن هم خارج السجن، وقص أحد الجنود فيه والقاء قنابل على السجن، الأمر الذي يدل على استمرار المحاولات - وإصرار كبير - لتهريب السجناء من قبل أطراف من خارج السجن.

وحتى قيادة المحافظة أن سجن زنجبار يمثل مركزاً رئيساً للعمليات والاحتقانات التي تجري خارج السجن، إذ أن القوى المتصارعة خارجة وعلى رأسها من يدبرون الحراك يحاولون إثارة الفوضى وأعمال الشغب داخل سجن زنجبار ليجعلوا منه نقطة ضعف لقيادة المحافظة ومصدراً لزعزعة استقرارها.

أكدت اللجنة البرلمانية في تقريرها أنها تحولت في

السجين عشان

ينفي تعرضه

لاعتداء من

قبل الأمن

من أجل أن يؤدي البرلمان دوره على أكمل وجه

لجنة برلمانية: إنشاء مكتب لعمالات النواب.. بدء تصوير الجلسات ١٢ ظهراً وبثها ٨ مساءً.. ودرجة وزير لـ «السابقين»!!

اللجنة في تقريرها تطالب بتفعيل جانب التدريب والتأهيل لكبار المجلس بعد مضي ست سنوات ونصف، وإلزام الأمانة العامة بذلك وفقاً لخطةها التدريبية الموضوعة منذ سنوات.

الحزب هنا لم يتسع لطرافة محتوى تقرير اللجنة البرلمانية، التي أعدته في زمن قياسي لا يتجاوز الأسبوع.

بما يمكنه من إنجاز مهامه التشريعية والرقابية المنوطة به خلال سنتي التسيير.

واكتفت في هذا الشأن بالإشارة في تقريرها إلى دعوة الأحزاب التي وقعت على طلب تعديل الدستور بتحديد فترة الجلسات لمدة سنتين، التي أهمية مراعاة الوقت اللازم لإنجاز المواضيع المطروحة وإجازتها وفق الهدم الدستورية لذلك.

لكنها حرصت على التأكيد أن تفتتح جلسات المجلس الساعة الـ ١٠ صباحاً، وببدا التصوير الساعة الـ ١٢ ظهراً فقط، وطالبت بحفاضة حضور وانصراف للاعضاء، وربط البث بالتواجد داخل قاعة المجلس.

وتوheet اللجنة إلى تشكيل لجنة للقيام بدراسة الاسئلة السابقة والمنتجبة صلاحيتها بحيث تشطب تجنبا لانتقادات الصحافية.

كما لم تغفل اللجنة الموقرة عن الامانة العامة للمجلس ومطالبة بإعادة تشكيلها وتسمية كوتياتها ورفع المرتبات والأجور الإضافية لموظفيها الذين يعوون على العمل بعد الظهر.

والتأكيد على إعادة النظر في بدلات مديري عموم اللجان البرلمانية الدائمة، مقترحة توزيعهم على ثلاث فئات بحيث يتقاضون من ٥٠-٧٠٪ مما يتقاضاها أعضاء مجلس النواب من بدل جلسات اللجان.

اقترحت لجنة برلمانية كلتها المجلس لإعداد رؤية لتفعيل أعماله ولجانته الدائمة إنشاء مكتب متابعة قضايا أعضاء المجلس لدى الجهات الحكومية المختصة.

وشددت اللجنة في مقترحها على هيئة رئاسة مجلس النواب بالتنسيق مع الوزراء للتعامل من خلال هذا المكتب إذا أرادت هيئة رئاسة المجلس حضور النواب جلسات البرلمان ولجانته المختصة.

إعادة تشكيل وتسمية تكوينات الأمانة العامة.. وفتح حافظة حضور وانصراف للأعضاء

تقرير اللجنة المكلفة من الاجتماع الموسع لهيئة رئاسة المجلس ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة ورؤساء الكتل البرلمانية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٣م ورد في شان صفحات لم يحفل في مضمونه سوى جوانب فنية تحدد أعضاء المجلس ولم تدر الموضوع الرئيسي التي كتبه، وهو تفعيل أعمال المجلس ولجانته الدائمة،

كما طالبت اللجنة بجر جمع النواب السابقين منذ عام ١٩٩٣م وحتى ٢٠٠٣م، ممن لم يحصلوا على درجة وزير، والرقع باسماتهم إلى إقامة رئيس الجمهورية لمعالجة أوضاعهم وتمتعهم بدرجة الوزير معاكاة لخدماتهم وأسماهم في العمل البرلماني.

وأكدت اللجنة على ضرورة تغيير زمن جلسات المجلس في الضخائية اليمنية من الساعة الثامنة إلى الساعة التاسعة مساءً بدلاً من الساعة الـ ٦-٥ مساءً.

وأشارت في تقريرها إلى ضرورة ربط بديل حضور لاعضاء اللجان الدائمة بالحضور والمشاركة في الاجتماعات وكذا ربط عملياً التزول المبدي للجان البرلمانية بخطط واضحة للنزول..

وشدد التقرير على وضع البنية الواضحة ومحددة لتعامل هذه اللجان مع تقارير الجهات المركزي للرقابة والمحاسبة كون هذه اللجان تعقد اجتماعات كثيرة دون الخروج بنتائج تذكر عن المواضيع والقضايا التي نزلت من أجلها.